المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية فى العالم العربى **PARDHUR**

تقديم المشـروع

تم إعداد وثيقة المشروع بعد مشاورات دامت أكثر من عامين بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان من أجل التوصل إلى مشروع متكامل يعمل من أجل بناء القدرة الإقليمية للنهوض بمفهوم منهج للتنمية يقوم على حقوق الإنسان. ويرتكز هذا المنهج ارتكازاً متيناً على حقوق الإنسان التى كفلتها المعاهدات والاتفاقيات الدولية. ولا شك أن أنشطة البحوث وتطوير نظام معلومات لحقوق الإنسان وتنظيم حلقات عمل وموائد مستديرة وإصدار المطبوعات من شأنها أن تساعد الحكومات والمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجالات حقوق الإنسان والتنمية فى المنطقة العربية على بلورة حقوق الإنسان من خلال التنمية البشرية المستدامة. ويتيح المشروع فرص تطوير مناهج مبتكرة لدمج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق فى التنمية ضمن عملية اعداد البرامج على المستوى القطرى من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان، كما سيعمل هذا المشروع من أجل تطوير مقاييس محددة لقياس وإعداد التقارير بشأن التنمية البشرية التى تنطوى على حق الإنسان فى التنمية.

وقد أحتوى المشروع على عرض للإطار العام يتناول خلفية المشروع وواقع التنمية البشرية فى الدول العربية وأخيراً توضيح علاقات حقوق الإنسان بالتنمية البشرية المستدامة.

وقد يكون من المفيد فيما يتعلق بالإطار العام للمشروع إبراز النقاط التالية:-

ثانيا: يعكف مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان منذ عدة سنوات على تطوير استراتيجية لتعزيز التعاون الإقليمى بين الناشطين الدوليين والمحليين بهدف جعل التعاون الفنى والأنشطة المتصلة بالخدمات الاستشارية أكثر استجابة للمتطلبات المحلية. ولا شك أن هذا الالتزام يعكس إدراك المكتب بالدور الهام للمجتمع المدنى وعلى الحاجة إلى تحقيق منهج المشاركة فى تنفيذ الأنشطة.

ثالثـاً: يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وفقاً لما جاء فى ورقة السياسات الصادرة عام ١٩٩٨ والتى تهدف إلى إدراج حقوق الإنسان ضمن التنمية المستدامة. وقد قام المكتب الإقليمى للدول

العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة بأعداد وثيقة للعمل مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى مايو ١٩٩٩ بهدف إتاحة منتدى لمنظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية ليتسنى لها مناقشة العلاقات بين حقوق الإنسان والتنمية. وبموجب هذه الوثيقة نظمت فى يونيو ١٩٩٩ ندوة إقليمية فى القاهرة هدفت إلى المساهمة فى الحوار الإقليمى والدولى حول القضايا الرئيسية ذات الصلة بحقوق الإنسان والتنمية. وقد شارك فى تنظيم هذه الندوة مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

رابعا: حددت الندوة العربية الإقليمية التى عقدت فى القاهرة عدة مواضيع اعتبرتها الأكثر إلحاحا فى الوطن العربى ومنها الفقر، الأمية، التوزيع غير العادل للوارد داخل المجتمعات العربية، الديمقراطية، آثار العولمة على التوزيع والتنمية وحقوق الإنسان، التنمية تحت الظروف الاستثنائية مثل الحصار، البطالة، القصور فى أعمال البحوث والتطوير، المعوقات القانونية والسياسية للمشاركة وخاصة بالنسبة للمرأة وأهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية وفى مجال حقوق الإنسان.

وقد شملت التدابير المحددة التى أوصت بها الندوة الإقليمية والتى جاءت فى برنامج العمل الصادر عنها بضرورة الحاجة إلى تحقيق الحق فى التنمية من خلال دمج حقوق الإنسان فى التنمية البشرية المستدامة وتعزيز قدرات المجتمع المدنى فى العالم العربى والتعاون مع الحكومات لبناء قدرات مؤسسات الدولة ووضع برامج استكشافية لتعليم حقوق الإنسان فى المدارس والجامعات، استخدام مؤشرات التنمية وحقوق الإنسان، إعداد دليل عربى حول التنمية وحقوق الإنسان وأخيراً تنظيم برامج تعنى بدور وسائل الإعلام وتنمية اهتماماتها بحقوق الإنسان

ويشمل **الجزء الثانى** من المشروع تحت عنوان "**مبررات المشروع**" عددة مواضيع هى : مبرر المشروع، المواضيع التى سيتم التطرق إليها، المستفيدون، استراتيجية المشروع وترتيبات التنفيذ والنتائج المتوقعة بنهاية المشروع.

<u>أولا – مبرر المشروع</u>

يمكن تلخيص ما جاء فى وثيقة المشروع حول مبرر إتمام هذا المشروع فيما يلى:-

١- لم يحدث حتى الآن على الصعيد العملى، سوى النذر اليسير من التقدم فى التطرق إلى الحق فى التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا تزال الاستراتيجيات والتدابير الملموسة لبلورة حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية فى مرحلة مبكرة.

٢- تبذل الحكومات العربية جهوداً للارتقاء بحقوق الإنسان، لكنها ذات طابع محدود وهناك الكثير مما ينبغى القيام به. ولم تتم حتى الآن المصادقة على عدد من الآليات الدولية، كما أن مستوى إدراك واستيعاب معنى ومغزى هذه الآليات لا يزال ضعيفاً.

٣- لا تزال جهود منظمات المجتمع المدنى فى الدول العربية من أجل عملية الحشد التى تقوم بها فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى بدايتها، وهناك حاجة إلى دعم وتعزيز قدراتها وبما يتاح لها من أدوات التى تمكنها من القيام بذلك، وأن كان المناخ الذى تعمل فيه هذه المنظمات قد اصبح أكثر إيجابية فى مجال حقوق المرأة والطفل.

٤- مازال القطاع الخاص فى الدول العربية بعيداً عن المشاركة الفعالة فى النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنمية فى إطار مؤسساته. وفى أغلب الدول العربية فأن فكرة التنمية القائمة على الإنسان، وخاصة فى المؤسسات الخاصة، لم تضع لها جذوراً حتى الآن.

٥- أن نجاح الندوة الإقليمية التى عقدت فى القاهرة يؤكد على أن تعزيز القدرات المؤسسية فى منظمات المجتمع المدنى مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمعهد العربى لحقوق الإنسان وغيرهما سوف تحقق النتائج المرجوة لا سيما فى مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

ثانياً: المواضيع التى سيتم التطرق إليها

حددت وثيقة المشروع المواضيع التالية التى ينبغى التطرق لها:

١- ان السياسات والتدابير الوطنية فى العالم العربى تخلو إلا من القليل لترجمة المفاهيم الجديدة للتنمية مثل إعطاء الشعوب السبل الكفيلة بتمكينها من الحصول على حقوقها أو الإشارة إلى أن الشعوب سوف ينظر إليها باعتبارها الغاية والوسيلة نحو التنمية فى ذات الوقت. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغى القيام به لاستيعاب هذه المفاهيم ووضعها موضع التنفيذ من خلال الآليات القانونية والتدابير الإدارية.

٢- هناك حاجة إلى تطوير التدابير الكفيلة بربط التنمية البشرية بمدى قدرة الشعوب على ممارسة حقوق الإنسان، ولا شك أن شرح المفاهيم ووضع الإرشادات اللازمة لاستيعابها سوف يؤدى إلى أحداث هذا التطوير.

٣- لا يزال هناك حاجة إلى التعريفات العملية لأدوار منظمات المجتمع المدنى فى مجال حقوق الإنسان والتنمية، وينبغى تعزيز القدرات لدى هذه المنظمات على أساس الخبرات المكتسبة والبحوث السليمة للوصول إلى أفضل الممارسات، حيث يتعذر تبنى تجارب خارجية بنجاح فى مجتمع أخر دون قدر كبير من الموائمة.

٤- ينبغى العمل على تأسيس تعاون فعال بين المنظمات العربية غير الحكومية وتطوير الشبكات على أساس برنامج عمل منسجم ومتجانس.

٥- هناك حاجة إلى زيادة رأس المال الفكرى من خلال البحوث والمطبوعات والتدريب وتطوير المناهج المستحدثة والملائمة للاتصال والاقتناع وتطوير المهارات.

ثالثاً: المستفيدون والمستهدفون

وقد حدد المشروع هذه الفئات بحيث تضم كل من منظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجالات حقوق الإنسان والمشاركة فى إعمال التنمية فى الدول العربية. ويعتبر من بين المستفيدين المباشرين أيضا الموظفون الحكوميون ومتخذو القرار ممن ترتبط أعمالهم ومهامهم ارتباطاً وثيقاً بالتعاون التنموى وتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسوف يستفيد كافة مواطنى الدول العربية من النساء والأطفال والطلاب والباحثين والأكاديميين من عملية الارتقاء بالوعى المتعلق بالحق فى التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

رابعاً: استراتيجية المشروع وترتيبات التنفيذ

وقد حدد المشروع هذه الاستراتيجية وترتيبات التنفيذ كما يلى:-

١- تتمثل استراتيجية المشروع فى بناء ورعاية شراكه بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان من ناحية، وبين الأخيرة وبعض المنظمات غير الحكومية العربية الناشطة فى مجال حقوق الإنسان فى المنطقة العربية.

٢- ستعمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان بصورة وثيقة مع المنظمات الإقليمية فى الوطن العربى وخاصة المعهد العربى لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب واتحاد الصحافيين العرب والمجلس العربى للطفولة والتنمية، التى تتخذ مجتمعه من القاهرة مقراً لها، وكذلك مركز تدريب المرأة العربية ومقره فى تونس.

٣- ولتنفيذ الأنشطة المقترحة فى إطار المشروع، سوف تسعى المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى إرساء دعائم تعاون وثيق مع المؤسسات العربية للبحوث والباحثين الأفراد والقيادات الإعلامية من أجل تطوير مناهج لإثراء رأس المال الفكرى الإقليمى وزيادة المعرفة بشأن مختلف معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان ومدلولاتها العملية على المستوى الوطنى وإمكانيات تطبيقها.

٤- سوف تشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا (الاسكوا) فى بعض الأنشطة التى تهمها وخاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المرأة.

٥- كما سيشارك مركز الأمم المتحدة الإعلامى فى الأنشطة التى تهمه بما فيها تلك المتصلة بنشر المعلومات.

٦- سوف يشارك المعهد العربى لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الأخرى فى المنطقة، فى النهوض بالأنشطة المتصلة بمجال خبراتها فى المنطقة.

خامساً: النتائج المتوقعة فى نهاية المشروع

وقد حددت وثيقة المشروع تلك النتائج كما يلى:-

١- ستتم مناقشة عدد من المفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية وتبادل الرأى حولها.

٢- سوف تبذل الجهود للمصادقة على معاهدات حقوق الإنسان التى لم يتم التصديق عليها حتى الآن.

٣- سيتم تشجيع استيعاب وتنفيذ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والعمل على النهوض بها فى الدول العربية.

٤- سيتم تطوير الإجراءات اللازمة لدمج حقوق الإنسان بالتنمية واختبار تلك الإجراءات فى دول مختارة

٥- سيتم تطوير السبل الكفيلة بدمج حقوق الإنسان فى عملية إعداد البرامج التنموية وتنفيذها بواسطة المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائى.

٦- سيتم تطوير القدرات المؤسسية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بما يتيح لها الاستمرار فى جهودها وأنشطتها بموجب هذا المشروع.

ويشمل **الجزء الثالث** من المشروع تحديداً لأهدافه على المدى البعيد من أجل بناء القدرات الوطنية والإقليمية فى العالم العربى.

أما **الجزء الرابع** من المشروع فقد تضمن أربعة أهداف مباشرة سيتم تحقيقها وعدة أنشطة لتنفيذ هذه الأهداف.

الهدف المباشر الأول:-

المساهمة فى بناء الوعى لدى مختلف قطاعات المجتمعات العربية بشأن العلاقة بين التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان، وبشأن حق الإنسان فى التنمية وبشأن منهج التنمية الذى يقوم على حقوق الإنسان.

الهدف المباشر الثانى:-

دعم إنشاء قاعدة مستدامة فى المنطقة العربية للحوار الاجتماعى والتعريف المستمر بشأن منهج التنمية الذى يقوم على حقوق الإنسان.

الهدف المباشر الثالث:-

تعزيز التعاون والعمل المشترك بين المنظمات العربية غير الحكومية والحكومات من أجل النهوض وبلورة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق فى التنمية من خلال التنمية البشرية المستدامة.

الهدف المباشر الرابع:-

تعزيز المنظمات العربية غير الحكومية للتعاون والعمل المشترك على شتى أبعاد حقوق الإنسان والتنمية فيما يتعلق بالبحوث وتبادل المعلومات وإعداد المواد.

وقد حدد المشروع عدة أنشطة من المطلوب القيام بها لتنفيذ هذه الأهداف تتلخص كالاتى:-

١- عقد خمسة اجتماعات مائدة مستديرة أو حلقات نقاش حول مواضيع تتعلق بمعاهدات حقوق الإنسان وارتباطها بمنهج التنمية الذى يقوم على حقوق الإنسان.

وسترتبط المواضيع بقضايا المصادقة والتعاون الوطنى والإقليمى والتنفيذ، وبقضايا تتصل بمحتوى المعاهدات من حيث الحقوق والمسئوليات والالتزامات، وذلك لفائدة البرلمانيين والمسئولين الحكوميين رفيعى المستوى وأخصائي التعليم وقيادات القطاع الخاص وصناع الرأى العام والصحافيين والمنظمات غير الحكومية وغيرهم.

وسيعمل كل اجتماع، وحسب الموضوع الرئيسى الذى سيتناوله، على مناقشة السبل اللازمة لتعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال من أجل بلورة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق فى التنمية وتبنى خطة عمل محددة للمتابعة.

ويتمثل جدول الأعمال المشترك بين الاجتماعات فى تحديد أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والخطط الوطنية لحقوق الإنسان. وفى كافة أنشطة المشروع سيتم تشجيع كل قطاعات المشاركين لدراسة هذه المواضيع والعمل على استحداث مؤسسات وخطط وطنية فعالة للتنفيذ الكامل لهذه الخطط.

كذلك ستكون موضوعات التعاون الإقليمى حول حقوق الإنسان نواة مشتركة فى جدول أعمال كل الاجتماعات.

٢- عقد حلقة نقاش للصحافيين وأجهزة الإعلام بمشاركة الخبراء الناشطين فى مجال حقوق الإنسان من المنطقة العربية وذلك لتطوير برامج واستراتيجيات محددة حول حقوق الإنسان، مما يمكن رجال الأعلام من تناول مواضيع حقوق الإنسان، ومن أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان فى وسائل الإعلام.

وسوف تتيح حلقة النقاش التوصل إلى الإرشادات العملية لخبراء الإعلام فى المنطقة كما ستتبنى منهجاً استكشافياً يتم صقله لا حقاً على المستوى القطرى.

وبالإضافة إلى حلقة النقاش فأن المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان سيجرون مشاورات مع المكاتب القطرية والإقليمية لمركز الأمم المتحدة الإعلامية حول أفضل الممارسات للاتصال بوسائل الإعلام العربية من أجل تزويدها بالمعلومات ذات الصلة بحقوق الإنسان مثل تقارير هيئات المعاهدات وتقارير الخبراء المستقلين والمعلومات العامة حول برنامج الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان.

٣- إعداد دليل عربى حول حقوق الإنسان على أن يكون الدليل عربياً ليس فقط فى لغته، وإنما أيضاً فى تأليفه ومحتواة. وعلى الرغم من أن محتوى الدليل ستحدده المجموعة الاستشارية، إلا أن ذلك سيقوم على الآليات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن المستهدف أن يكون الدليل مرجعاً ومحفزاً فى نفس الوقت للنهوض ليس فقط بالوعى وإنما أيضا للنقاش والحوار والفهم والعمل.

ومن المقترح أيضاً تطوير ونشر مواد حول منهج التنمية الذى يقوم على حقوق الإنسان، بالإضافة إلى إعداد دليل عربى لمراجع حقوق الإنسان من المؤسسات والأفراد يعتمد على المصادر المتاحة (مثل دليل حقوق الإنسان على الإنترنت فى المنطقة العربية) والإضافة إليه، وأن يتضمن أيضاً المشاركين فى أنشطة المشروع الحالى، والمشاركين فى الندوة الإقليمية التى عقدت بالقاهرة. وليس من المنتظر أن يتضمن هذا النشاط بحوث مستقلة، وإنما يتطلب عملية جمع وتبويب ونشر.

ومن أجل تنفيذ إعداد وإصدار هذا الدليل العربى فأن الأمر يقتضى:-

أ- إعداد تصور للدليل لمراجعته من قبل المجموعة الاستشارية.

ب- إعداد مسودة الدليل.

جـ- اجتماع المجموعة الاستشارية لمراجعة مسودة الدليل.

د- إنهاء ونشر الدليل.

هـ- التوزيع الواسع للدليل واستخدام الإنترنت أيضاً.

أما بالنسبة لتزويد الشركاء فى الوطن العربى بمواد حول منهج التنمية الذى يقوم على حقوق الإنسان فسوف يتطلب الأمر:-

أ- مسح متطلبات وقدرات الحصول على المواد المطلوبة.

ب- مسح القنوات المطلوبة والمفضلة للحصول على المواد وباستخدام الإنترنت أيضاً

جـ- وضع آلية الحصول على المواد.

وبالنسبة للدليل العربى لمراجع حقوق الإنسان فالمطلوب:-

أ- تشكيل مجموعة جمع المراجع.

ب- نشر الدليل بما فى ذلك وضعة على الإنترنت.

٤- استحداث نظام معلومات حول حقوق الإنسان فى المنطقة العربية وذلك من خلال الاستعانة بأنظمة معلومات حقوق الإنسان الموجودة باللغة العربية واستكمالها. وكذلك موقع مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان وستقوم المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدور جهة إيداع لكافة المعلومات والمواد التى يتم إعدادها فى إطار المشروع، الأمر الذى يؤدى إلى استحداث قاعدة معلومات عربية حول حقوق الإنسان كموقع يضاف إلى موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان على الإنترنت ويتم توزيعها على المواقع العربية الأخرى أو على مراكز التوثيق مثل ذلك الموجود فى المغرب.

وسوف يتم تناول الخطوات التنفيذية لهذا النشاط فى تقرير مستقل سيعرض على حضراتكم.

أما الجزء الخامس من وثيقة المشروع فتتعلق بمدخلات المشروع، ويحدد الجزء السادس التوقيتات والأساليب التى سوف تتبع لقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بالمراجعة والرصد والتقييم للمشروع.

* * *